كلمة دولة السيد شيخ العافية ولد محمد خونا الوزير الأول
جمهورية موريتانيا الاسلامية

السيد الرئيس
أصحاب الفخامة الرؤساء
أصحاب المعالي رؤساء الحكومات
السادة رؤساء الوفود
أيها الحضور الكرام

إنه لشرف عظيم لي أن أخاطبكم اليوم من على هذا المنبر باسم فخامة رئيس الجمهورية الاسلامية الموريتانية السيد معاوية ولد سيدى أحمد الطايع الذي كان له السبق في رعاية هذا المؤتمر والعمل على التئامه.

السيد الرئيس

أود بادىء ذي بدء أن أعرب لكم عن تهانينا الحارة بمناسبة انتخابكم رئيسا لمؤتمرنا هذا، وانني على يقين من أن ما تتمتعون به شخصيا من تجربة واسعة وحكمة كفيل بضمان النجاح الباهر لهذا اللقاء الهام. ولن يفوتني في هذا المقام أن أوجه شكرنا الخالص الى الحكومة الايطالية على احتضانها لهذا المؤتمر وعلى التسهيلات السخية التي قدمت لنا.

كما أخص بالشكر كذلك سيادة المدير العام لمنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة الدكتور جاك ضيوف على الجهود المضنية التي بذلتها المنظمة من أجل ضمان الاعداد الجيد والتنظيم الدقيق لمؤتمر القمة العالمي للأغذية.

السيد الرئيس
حضرات السادة والسيدات

إن هذا المؤتمر الذي نجتمع اليوم في اطاره يشكل فرصة سانحة لأقطاب العالم ليعالجوا أعظم وأخطر ظاهرة تعاني منها البشرية اليوم، ألا وهي مشكلة الجوع وسوء التغذية. وانه لمن المؤسف جدا أن نلاحظ بعد مرور نصف قرن على انعقاد مؤتمر هوت سبرنج الذي أعلن الحق بالغذاء المناسب حقا أساسيا من حقوق الانسان وبعد مرور ٢٠ سنة على مؤتمر القمة العالمي للاغذية الذي هدفه الرئيسي القضاء على الجوع خلال عقد من الزمن. أقول انه من المؤسف أن نلاحظ أن خمس سكان العالم ما زال يعاني من وطأة الجوع والفقر المدقع. وفي كثير من مناطق العالم وخصوصا في قارة أفريقيا لا تزال المجاعات تشكل السبب المباشر للوفيات كما أنه من أصل ٨٠٠ مليون من البشر يعانون من الجوع وسوء التغذية، يوجد عدد كبير من الأطفال تقل أعمارهم عن خمس سنوات ستتأثر طاقاتهم الجسمية والعقلية الى الأبد من جراء سوء التغذية. ان

هذا الداء المزمن لا ينشأ عن هدر الطاقات البشرية فحسب، بل تترتب عليه كذلك أعباء اقتصادية ومالية هامة لعل النفقات الاجتماعية لا تمثل منها الا الجزء الضيئل . كما انه يغذي بؤر التوتر وعدم الاستقرار في العالم .

السيد الرئيس

ان هذه الوضعية المأساوية التي يمثلها أبشع مظهر من مظاهر التفاوت بين الدول الغنية والفقيرة ليست ناجمة عن عجز الأرض عن توفير الغذاء لبني البشر واذا كان التقدم الملاحظ في مجال الري والتطور المستمر في تكنولوجيا الانتاج في ميدان الزراعة والصيد، بالاضافة الى تحسين شبكات التحويل والتسويق، قد سمح بتوفير زيادة مطردة في الانتاج خلال العقود الأخيرة، فاننا مازلنا نلاحظ أن مستوى المخزون الغذائي لكثير من سكان المعمورة قد عرف تراجعا محسوسا. وأصبحت القيمة من السعرات الحرارية لمعدل المخزون الغذائي للانسان الأفريقي تمثل أقل من نصف القيمة بالنسبة للانسان في الدول الغنية. ان المفارقة تكمن هنا. فما كان الانسان في يوم من الأيام يقدر على توفير الغذاء لبني الجنس أكثر مما هو الآن، ومع ذلك ما زال تحقيق الأمن الغذائي هدفا بعيد المنال. وحري بنا أن نتساءل هنا عن أسباب هذه الوضعية. الشيء الأكيد أن المسؤولية في هذا الصدد مشتركة بين الجميع. ولعل من أهم هذه الاسباب اتباع بعض البلدان النامية خلال الفترات الماضية لسياسات اقتصادية لا تضمن تطوير الانتاج الزراعي بشكل يؤمن سد الحاجيات الغذائية للسكان ، كما أن التعاون الاقليمي بين هذه الدول ظل دون المستوى المطلوب، علما بأنه الاطار الأمثل لمعالجة القضايا الاستراتيجية مثل تنمية وتبادل التجارب في الميدان التقني، وحماية البيئة والموارد المشتركة ومكافحة الكوارث الطبيعية. وتندرج في سياق هذه الأسباب كذلك العراقيل الجمركية المفروضة عند الاستيراد على منتجات الزراعة والصيد في دول العالم الثالث، وسياسة الاعانات المالية لدعم الانتاج الوطني المتبعة من طرف حكومات الدول الغنية. ان سياسات العرض لا تكفي بمفردها لتحقيق الأمن الغذائي، خاصة في البلدان النامية التي تعاني من انخفاض القدرة الشرائية ونقص التكوين المهني وتدني نسبة التمدرس، بالاضافة الى العزلة التي تعاني منها بعض المناطق. وهذا ما يفرض اتباع سياسات لدعم المجموعات الأكثر فقرا في اطار خطة وطنية لمكافحة الفقر.

السيد الرئيس

ان مفهوم الأمن الغذائي هو مفهوم شائك ومتعدد الجوانب. واذا كان تحقيق النمو الاقتصادي يمكن أن يعتبر بابا رئيسيا للأمن الغذائي الا أنه لا يكفي وحده ما لم ترافقه سياسات اقتصادية شمولية ذات محاور متعددة تركز على

تنمية القطاع الزراعي وتراعي البعد البيئي في عمليات الانتاج حتى يتم استغلال الموارد الطبيعية بشكل يضمن تشددها واستمراريتها على المدى البعيد. وانطلاقا من هذا المفهوم قامت بلادي موريتانيا منذ منتصف الثمانينيات بمراجعة شاملة لسياساتها الاقتصادية احتل فيها توفير الغذاء المناسب للسكان مكانة متميزة حيث وضعت سياسة واضحة المعالم في مجال التنمية الزراعية وتطوير الصيد البحري والحفاظ على الموارد. كما قامت بتحديد استراتيجية لمحاربة الفقر نفذت في اطارها برامج تعني بتعميم الخدمات الاجتماعية الأساسية، ودمج مراكز الانتاج وخلق المزيد من فرص العمل في الوسط الريفي والحضري. وما كان لهذه السياسة أن تؤتى أكلها لولا جو الاستقرار الذي ساد البلاد وما واكبه من تحرير للطاقات والمشاركة الفاعلة للمواطنين في اطار اللامركزية التي مهدت للعهد الديمقراطي الذي تعيشه البلاد منذ ١٩٩١.

لقد استهدفت السياسة الزراعية في الأساس زيادة نسبة الاكتفاء الذاتي في عموم القطاع الريفي مع المحافظة على البيئة ومكافحة التصحر والتسيير المقنن للموارد الطبيعية. ولبلوغ هذه الأهداف تم انتهاج استراتيجية تقوم اساسا على خلق محيط ملائم للاستثمار ودعم القطاع الخاص عن طريق تحرير الأسواق ووضع أسعار مغرية مع تشجيع التضامن بين المزارعين عن طريق انشاء تعاونيات في ميدان الانتاج والتسويق والقرض . وهكذا أصبحت مهمة المصالح العمومية منصبة أساسا على توفير المبيدات مجانا وتحمل الدولة للنفقات المترتبة على حماية المزروعات والقيام بعمليات البحث والتكوين اضافة الى زيادة توسيع المنشآت الاقتصادية والاجتماعية لصالح المجموعات ذات الدخل المحدود.

وقد قامت الدولة أيضا بتنشيط سياسة التعاون في اطار منظمة استثمار نهر السنغال واللجنة المشتركة لمكافحة آثار الجفاف في الساحل، وقد برهنت هذه السياسة على نجاعتها اذ مكنت من تحقيق نسبة تزايد مطرد في الانتاج الزراعي خلال الفترة ما بين ١٩٨٥ و ١٩٩٥. ولكن بالرغم من هذه الجهود الجبارة التي بذلتها بلادي في ميدان الأمن الغذائي فان تحقيق الاكتفاء الذاتي ما زال هدفا بعيدا، نظرا للمناخ الصحراوي والعجز المسجل في كميات الأمطار وخصوصا خلال هذه السنة. اذ لم يبلغ معدل التساقطات مستواه العالي الا في ثلاث ولايات من أصل ١٣ ولاية تضمها البلاد. وهذا ما جعل بلادنا تعاني عجزا غذائيا كبيرا تعول في سده على مجهوداتها الذاتية وعلى العون الدولي. وفيما يخص قطاع الصيد البحري الذي هو من أبرز قطاعات الاقتصاد الوطني المرتبطة بالأمن الغذائي عرض هذا القطاع تطورا ملحوظا منذ مصادقة الحكومة سنة ١٩٨٧ على اعلان سياسة الصيد الذي أصبح بمثابة حجر الزاوية في الاستراتيجية التربوية لهذا القطاع على الأمد البعيد. وقد منحت هذه الاستراتيجية الأولوية لتطوير الصيد التقليدي بالنظر الى أهميته للانسان في

تحقيق الأمن الغذائي وزيادة فرص التشغيل. وحرصا من الحكومة على ضمان استمرارية مواردنا البحرية، قامت بوضع آليات متكاملة لضمان تسهيل الظروف لتلك الموارد.

السيد الرئيس

في عالم يبدو كل يوم شديد الارتباط بعضه ببعض لا يمكن لأي أمة أن تتحمل بمفردها حل المشاكل المطروحة عليها. ولقد برهنت القمم والاجتماعات التي عقدتها الأمم المتحدة خلال السنوات الأخيرة حول مواضيع شتى مثل حقوق الانسان والبيئة والموارد البشرية على أن التحديات التي تواجهها البشرية هي ذات بعد. ولا بد من مواجهتها من تضافر الجهود بين الدول الغنية وتلك الفقيرة على المستوى المحلي والاقليمي والدولي. ويأتي تحقيق الأمن الغذائي على رأس قائمة هذه التحديات فأي حق للانسان أعظم من حق حصوله على الغذاء؟ أليس المساس بالبيئة هو في بعض الأحيان من عمل فقراء يكافحون من أجل البقاء؟.

السيد الرئيس

ان مؤتمرنا هذا هو محط أنظار شعوب العالم ، فأبناء البشرية اينما كانوا ينتظرون منا أن نعترف بالمكانة الاستراتيجية للأمن الغذائي، وأهم من ذلك أن نبرهن على المزيد من القدرات الخلاقة والتضامن بهدف اعداد خطة استعجالية للقضاء على الجوع. ان تحقيق الأمن الغذائي، كما ذكرت من قبل ، هدف لا بد لبلوغه من تضافر الجهود على كثير من المستويات. ويتعلق الأمر قبل كل شيء بإعطاء الأولوية على مستوى الدول الفقيرة لتنمية زراعية مستديمة تقوم على اشراك العالم الريفي كي ينهض بمسؤوليته. وفي هذا الاطار، على المساعدة الدولية أن تسعى لخدمة هذا الهدف الأساسي عن طريق دعم دول الجنوب على تنمية طاقاتها الزراعية والتحكم في تقنيات الانتاج. إن القضاء على الجوع في العالم يتطلب بالضرورة تحرير التبادلات التجارية العالمية للمواد الغذائية والاعتراف ولو مرحليا للدول الفقيرة بحق التمتع بمعاملة خاصة استنادا الى مبدأ حق الحصول على الغذاء المناسب. ويتجلى الأمر أساسا في ضرورة الغاء كافة الحواجز الجمركية على المنتجات الزراعية والبحرية للدول الفقيرة وان المنظومة الدولية لن تنجح بالقيام بواجبها على الوجه الأكمل ما لم يكن هنالك عمل شاق ودؤوب لاستتباب الأمن والاستقرار ولا سيما في القارة الأفريقية.

السيد الرئيس ، السادة الحضور

ان الجمهورية الاسلامية الموريتانيــة تتـابع باهتمـام بـالغ أعمـال مؤتمرنـا هذا، ولن تدخر أي جهد من أجل تنفيذ ما يسفر عنــه مـن قـرارات وتوصيـات . وفقنا الله وإياكم ... وأشكركم .